● أخبار قصيرة



زاخاروفا: كييف تنتهج سياسة إبادة جماعية بحق الأوكرانيين

أكدت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الروسية، ماريا زاخاروفا، أن الشعب الأوكراني سيعترف مستقبلاً بأن نظام فلاديمير زيلينسكي انتهج سياسة إبادة جماعية بحقه. وقالت زاخاروفا، خلال مشاركتها في برنامج «روسكي دوزور» عبر إذاعة «كوموسومولسكايا برافدا»، إنها لا تشك في أن الأوكرانيين سيقرّون بهذه الحقيقة مع مرور الوقت. وكانت زاخاروفا قد اتهمت، في إحاطة صحفية يوم ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر، الدول الغربية باستغلال أوكرانيا والعمل على إفراغها من سكانها الأصليين، معتبرةً أن الغرب يستخدم كييف لتحقيق مصالحه الخاصة. كما اتهمت السلطات الأوكرانية بحرمان البلاد من مستقبلها، عبر التعبئة العسكرية القسرية للشباب، محذرةً من تداعيات ذلك على الأجيال المقبلة.



طاجيكستان تبدأ إجراءات الانسحاب من الجنائية الدولية

أعلنت رئاسة الهيئة الإدارية للمحكمة الجنائية الدولية بدء طاجيكستان رسمياً إجراءات الانسحاب من المحكمة، لتصبح الدولة الرابعة التي تتخذ هذه الخطوة، في ظل ما أوردته التقارير عن ضغوط أميركية لدفع الدول إلى مغادرتها. وتنضم طاجيكستان إلى بوركينا فاسو ومالي والنيجر، التي أعلنت انسحابها العام الماضي، منتقدةً المحكمة وواصفة إياها بأداة لـ«القمع الاستعماري الجديد».
وكانت المحكمة قد انتقدت دوشنبه في آذار / مارس الماضي لعدم توقيف الرئيس الروسي فلاديمير بوتين خلال زيارته البلاد عام ٢٠٢٥، رغم صدور مذكرة اعتقال بحقه. وأوضحت المحكمة أن إجراءات الانسحاب تستغرق عاماً، مؤكدةً أن القرار لا يعفي طاجيكستان من الالتزامات المترتبة عليها خلال فترة عضويتها، ومحذرةً من تداعيات الخطوة على العدالة الدولية ومكافحة الإفلات من العقاب.

إنذارات كاذبة بوجود قنابل تستهدف مئات المدارس الألمانية

أعلنت الشرطة الألمانية تلقي أكثر من ٤٥٠ مدرسة في ولاية بادن فورتمبيرغ، جنوب غربي البلاد، رسائل إلكترونية تتضمن تهديدات كاذبة بوجود قنابل، مؤكدةً عدم وجود أي خطر ملموس.
وأفادت السلطات بأن مدارس في ولايتي تورينغن وراينلاند بالاتينات تلقت تهديدات مماثلة، تضمنت ادعاءات بوجود عبوات ناسفة داخل المباني المدرسية والتهديد بتفجيرها. ودعت الشرطة المؤسسات التعليمية إلى التحلي بالهدوء والإبلاغ عن أي تهديدات، مشيرةً إلى أن معظم الرسائل متطابقة ولا تمثل تهديداً جدياً.
وتأتي هذه الحوادث في ظل موجة إنذارات كاذبة شهدتها عدة دول أوروبية في الأسابيع الماضية، واستهدفت مدارس وطائرات، ما دفع السلطات إلى تعزيز إجراءات المتابعة والتحقيق.

القدس ليست للبيع ..

الاستيلاء على الملكية الفلسطينية وتسليعها بوابة لتهويد المدينة



الوفاق/ لم تعد عمليات الاستيلاء على المنازل الفلسطينية في مدينة القدس المحتلة تقتصر على تهجير أصحابها وفرض السيطرة على ممتلكاتهم، بل باتت تتخذ شكلاً أكثر خطورة، يتمثل في تحويل هذه العقارات إلى سلع استثمارية تُعرض للبيع بمبالغ مالية ضخمة، بما يكشف تداخل المشروع الاستيطاني مع المصالح الاقتصادية والعقارية. ويعكس توجهاً نحو استثمار الممتلكات الفلسطينية المستولى عليها لتعزيز الوجود الاستيطاني وفرض وقائع ديمغرافية وجغرافية جديدة على حساب الوجود الفلسطيني التاريخي.

منزل فلسطيني يتحول إلى صفقة عقارية بملايين الدولارات

وفي سياق هذا التحول، أثار إعلان وكيلة العقارات الصهيونية نافا إيتزكوفيتز عرض منزل فلسطيني قديم في البلدة القديمة بمدينة القدس المحتلة للبيع مقابل نحو ٢٠ مليون دولار، موجة من الانتقادات، بعدما ظهرت في مقطع مصور وهي تتجول داخل المنزل الحجري وتستعرض إطلالته المباشرة على قبة الصخرة والمسجد الأقصى المبارك. ورافق الإعلان وصف «منزل فاخر في القدس للبيع»، وتكمن خطورة هذه الواقعة في أن المنزل ليس مجرد مبنى تاريخي يمكن تداوله في السوق العقارية، بل هو ملكية فلسطينية ترتبط بحقوق أصحابها ووجودهم التاريخي في المدينة.

محافظة القدس.. إعادة البيع لا تمنح الاستيلاء شرعية

في مواجهة هذه التطورات، حذرت محافظة القدس من خطورة تحويل المنازل الفلسطينية المستولى عليها إلى استثمارات عقارية، مؤكدةً أن إعادة بيع الممتلكات لا تنشئ أي حق قانوني للمستوطنين، ولا تمنح عمليات الاستيلاء شرعية، ولا تسقط حقوق أصحابها الفلسطينيين في الملكية والاستعادة.
واعتبرت المحافظة أن الإعلان يكشف تحول الاستيلاء على الممتلكات الفلسطينية من مجرد السيطرة على المنازل وتهجير سكانها إلى نشاط استثماري استعماري متكامل، يقوم على الاستحواذ على العقارات وإعادة تسويقها وتداولها بأسعار مرتفعة. وبذلك، لا تكتفي الجهات الاستيطانية بإبعاد الفلسطينيين عن منازلهم، بل تسعى أيضاً إلى تحقيق مكاسب مالية من ممتلكات انتُزعت منهم.

الاستيطان في القدس.. مشروع لتغيير الهوية لفلسطينية

لا يمكن فصل عرض المنزل للبيع عن السياسة الصهيونية الأوسع الهادفة إلى تغيير الطابع الديمغرافي والجغرافي والتاريخي للقدس الشرقية، وخصوصاً البلدة القديمة والأحياء الفلسطينية المحيطة بالمسجد الأقصى. فالتوسع الاستيطاني لا يعتمد فقط على إقامة المستوطنات والوحدات السكنية، بل يتخذ أيضاً شكل السيطرة التدريجية على المنازل والمحال التجارية والعقارات التاريخية، وإقامة بؤر استيطانية داخل التجمعات الفلسطينية المكتظة. وتؤدي هذه الممارسات إلى تفكيك النسيج الاجتماعي والعمراني للمدينة، عبر إبعاد العائلات الفلسطينية عن أحيائها التاريخية، وإحلال مستوطنين مكانها، بما يخلق واقعاً جديداً يخدم أهداف الاحتلال في فرض السيطرة على أكبر مساحة ممكنة من القدس. كما أن وجود بؤر استيطانية داخل الأحياء الفلسطينية لا يقتصر تأثيره على أصحاب العقارات الذين يفقدون منازلهم، بل يمتد إلى محيطهم الاجتماعي والاقتصادي، حيث تتعرض العائلات المجاورة لضغوط متزايدة، وتواجه قيوداً وحواجز ومضايقات تؤثر في حياتها اليومية. وتكتسب هذه السياسة أهميةً خاصة في البلدة القديمة، نظراً إلى موقعها التاريخي والديني، وارتباط أحيائها وممراتها بالمسجد الأقصى المبارك. فالسيطرة على المنازل المحيطة بالمواقع المقدسة والممرات المؤدية إليها تسهم في إحكام الطوق الاستيطاني، وتغيير طبيعة محيطها، وإضعاف الحضور الفلسطيني التاريخي والاجتماعي في قلب المدينة.

الجمعيات الاستيطانية وأدوات السيطرة على الممتلكات

تشير محافظة القدس إلى أن الجمعيات الاستيطانية تعتمد على مجموعة من الوسائل للاستيلاء على العقارات الفلسطينية، تشمل توظيف الأدوات القانونية والإدارية والإجراءات القضائية والمالية، إلى جانب اتهامات باستخدام التزوير والاحتيال والضغط على أصحاب الممتلكات. وتتهم المحافظة سلطات الاحتلال بتوفير الغطاء والحماية لهذه الأنشطة عبر قرارات وإجراءات تسهّل السيطرة على العقارات وتعزز الوجود الاستيطاني داخل الأحياء المقدسية.
ومن أبرز الجمعيات التي ارتبط اسمها بعمليات الاستيلاء على الممتلكات الفلسطينية في القدس جمعيتا «عطيرت كوهنيم» و«إلعاد»، اللتان تنشطان في محاولات تعزيز الوجود الاستيطاني، ولا سيما في البلدة القديمة وبلدة سلوان. وتواجه عائلات فلسطينية عديدة تهديدات بالإخلاء ودعاوى قضائية تتعلق بمنازلها وأراضيها، الأمر الذي يجعل المسألة تتجاوز النزاعات العقارية التقليدية إلى قضية ترتبط بالحقوق الوطنية والوجود السكاني الفلسطيني.
والأخطر أن إعادة طرح العقارات المستولى عليها للبيع بأسعار مرتفعة تفتح باباً جديداً أمام تمويل النشاط الاستيطاني، عبر جذب مشترين وممولين وتحويل الممتلكات إلى أصول مالية قابلة للتداول.

أرقام ومعطيات تكشف حجم الاستهداف الصهيوني

ووفق المعطيات الواردة في التقارير التي استندت إليها الأخبار المتعلقة بالموضوع، صادر كيان الاحتلال نحو ٣٥٪ من مساحة القدس الشرقية منذ احتلالها عام ١٩٦٧، كما طرح عطاءات لبناء أكثر من ٦٠ ألف وحدة استيطانية على الأراضي المصادرة. وفي تطور يعكس اتساع دور المؤسسات الرسمية الصهيونية، كشفت جمعية «عير عميم» الحقوقية الصهيونية، في تقرير نشرته في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٦، عن ضلوع ١٩ جهة حكومية وعامة تتبع ثماني وزارات وهيئات صهيونية في عمليات تهجير الفلسطينيين والاستيلاء على ممتلكاتهم في القدس الشرقية.
وتشير هذه المعطيات إلى أن عمليات الاستيلاء لا يمكن اختزالها في تحركات مجموعات استيطانية منفردة، بل ترتبط بمنظومة مؤسساتية وإدارية تسهم في تكريس السيطرة الصهيونية على الأرض.
كما أن تكرار عرض منازل فلسطينية تاريخية للبيع بمبالغ ضخمة، ومن بينها منزل سابق في حي الطالبية غربي مدينة القدس المحتلة عُرض بنحو ٢٤ مليون دولار، يكشف أن تحويل العقارات الفلسطينية إلى صفقات استثمارية ليس حادثة معزولة. وتوضح هذه الوقائع أن الاستهداف لا يقتصر على منطقة واحدة، بل يمتد إلى أحياء مختلفة من المدينة، في ظل استمرار تهديد مئات العائلات الفلسطينية بأوامر الإخلاء والإجراءات القضائية لصالح جهات استيطانية.

القدس الشرقية أرض محتلة.. والاستيطان انتهاك للقانون الدولي

على المستوى القانوني، أكدت محافظة القدس أن القدس الشرقية، بما فيها البلدة القديمة والمسجد الأقصى المبارك، أرض فلسطينية محتلة، وأن الإجراءات الصهيونية الرامية إلى تغيير طابعها الجغرافي والديمغرافي ومركزها القانوني باطلة ولا تنشئ أي حق أو سيادة للاحتلال.
وينسجم هذا الموقف مع الموقف الدولي الرافض للاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة؛ إذ يعتبر مجلس الأمن الدولي، في القرار ٢٣٣٤ الصادر عام ٢٠١٦، أن المستوطنات الصهيونية المقامة في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية، ليس لها أي شرعية قانونية، ويطالب بوقف الأنشطة الاستيطانية. وتبرز أهمية هذا الإطار القانوني في مواجهة محاولات تسويق العقارات الفلسطينية المستولى عليها باعتبارها ممتلكات قابلة للبيع والتداول؛ فإعادة بيعها أو انتقالها بين المشترين لا يغيّر وضعها القانوني ولا يسقط حقوق أصحابها الفلسطينيين ويكشف عرض المنازل الفلسطينية المستولى عليها بملايين الدولارات الوجه الاقتصادي للاستيطان، حيث تتحول ممتلكات أصحاب الأرض إلى صفقات تدرّ الأرباح على حساب حقوقهم. ومهما تعددت عمليات الاستيلاء وإعادة البيع، فإن ذلك لا يحوّل الاستيلاء إلى ملكية مشروعة، ولا يمحو تاريخاً متجذراً في الأرض. فالقدس ليست للبيع، وحقوق شعبها لا تُشترى بالملايين.

تحويل المنازل الفلسطينية المصادَرة إلى صفقات بالملايين لن يشرعن الاستيلاء، ولن يمحو حقوق أصحاب الأرض أو يطمس هوية القدس التاريخية

أسبوع دامٍ في اليمن.. أكثر من ١٠٠ شهيد خلال سبعة أيام



شهد اليمن خلال الفترة من ١٧ إلى ٢٣ نوفمبر/ تشرين الثاني تصعيدًا عسكريًا أسفر عن استشهاد أكثر من ١٠٠ مدني وإصابة عشرات آخرين، جراء غارات وقصف سعودي استهدف منازل وأسواقًا ومصانع ومنشآت خدمية، فضلًا عن المسافرين والنازحين والأطفال والعمال في عدد من المحافظات.
وتصدرت محافظة لحج مشهد المجازر، حيث ارتقى ٤٢ شهيدًا على الأقل في جريمتين؛ الأولى استهدفت قاربًا يقل نازحين من رأس العارة إلى حيس في ١٨ نوفمبر/ تشرين الثاني، وأسفرت عن استشهاد ١٩ مدنيًا، بينهم ثمانية أطفال وست نساء، وإصابة أربعة آخرين. والثانية وقعت في سائلة معبق بمديرية المقاطرة في ٢٣ من الشهر نفسه، إثر استهداف حافلات وشاحنات مدنية بثماني غارات جوية، ما أدى إلى استشهاد ٢٣ مواطنًا فيما نجا شخصان فقط. وفي الحديدة، أسفرت غارات استهدفت مصنع الخولاني للإسفنج ومباني الإنشاءات التابعة للمؤسسة العامة للاتصالات عن استشهاد ٣١ مدنيًا وإصابة ٢١ آخرين، فضلاً عن تدمير منشآت ومرافق خدمية. أما في تعز، فقد طالت الغارات نُزلًا للمسافرين في المخا وعمال رصف طريق هيجة العبد ومنازل سكنية في عدة مديريات، مخلفة شهداء وجرحى، بينهم أطفال ونساء.
وفي صعدة، استهدفت الهجمات فرق نزع الألغام والمسعفين والأسواق والمناطق الحدودية، وأسفرت عن ارتقاء شهداء وجرحى، بينهم مهاجرون أفارقة. كما شهدت حجة استشهاد خمسة مواطنين، بينهم ثلاثة أطفال، فيما سقط ثلاثة شهداء وخمسة جرحى في محافظة إب. وامتد التصعيد إلى أمانة العاصمة، حيث دُمر مصنع للأحذية والمنسوجات وأصيب تسعة أشخاص، وإلى صنعاء حيث استشهد سائق شاحنة، فضلًا عن استهداف منشآت إنتاجية وممتلكات مدنية. وفي الجوف دُمرت خيام للبدو الرحل ونفقت مواشٍ ونزحت إحدى الأسر.

واشنطن توسّع عسكرتها لآسيا.. مروحيات قتالية إلى اليابان



تكشف الخطوة الأميركية بنشر مروحيات قتالية وطائرات نقل عسكري في اليابان عن إصرار واشنطن على توسيع حضورها في آسيا، وسط تصاعد المنافسة مع الصين. ففي ٢٣ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٢٦، أعلنت القوات الأميركية المتمركزة في كوريا الجنوبية إرسال مروحيات «أباتشي» الهجومية و«بلاك هوك» و«شينوك» إلى معسكر فوجي بمحافظة شيزوكا اليابانية، للمشاركة في تدريبات بالذخيرة الحية.
وتقدم الولايات المتحدة الانتشار في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، لكن هذا التبرير لا يبدد التساؤلات بشأن أهدافه. فنقل الوحدات خارج مواقع تمركزها التقليدية يوسّع النشاط العسكري الأميركي، ويعزز تحركات واشنطن مع حلفائها، بما قد يدفع دول المنطقة إلى الاستنفار والإنفاق العسكري. ويأتي ذلك تحت عنوان «المرونة الاستراتيجية»، وهو مفهوم يتيح إعادة توجيه القوات الأميركية الموجودة في كوريا الجنوبية إلى مناطق أخرى. لكن توسيع مهام هذه القوات يثير مخاوف من تراجع أولوية أمن شبه الجزيرة الكورية، ومن استخدام القواعد والحلفاء لخدمة حسابات أميركية أوسع، لا تنحصر في حماية سكان المنطقة. كما أن تكثيف المناورات، رغم اعتراضات سكان في كوريا الجنوبية على تدريبات الذخيرة الحية ومحدودية ميادينها، يضع المجتمعات المحلية أمام تبعات التوتر. ودعوة القائد الأميركي زافير برونسون إلى تدريبات مشتركة طوال العام تعكس توجهاً نحو حضور عسكري. وبينما تصف واشنطن هذه التحركات بأنها دفاعية، فإن توسيع الانتشار وتكرار المناورات قد يغذيان سباق التسلح ويزيدان احتمالات سوء التقدير. فأمن آسيا لا يتحقق بتكديس السلاح أو فرض النفوذ، بل بالحوار واحترام سيادة الدول وخفض التصعيد، لا بتحويل المنطقة إلى منصة دائمة للقوة الأميركية.